

بقلم : الدكتور أحمد تفاسكا ، مدير ومؤسس مجلة «الأرض والحياة» ، البريد الإلكتروني: terre vie@menara.ma

Par: Dr Ahmed Tafasca; Fondateur et Directeur de la Revue "Terre et Vie"; E. mail: terre vie@menara.ma

الناشر :كتلة العمل الوطني

الاتجاه:وطنية

المدير :محمد بلحسن الوزاني

المسير:جورج هيرتز .

اللغة : الفرنسية

الدورية :أسبوعية

الحجم :

عدد الصفحات :

كمية السحب : لا يعلن عنها

المطبعة :المطبعة الجديدة - فاس

تاريخ الصدور :غشت 1933

تاريخ التوقف :دسمبر 1933

المدينة :فاس

المضمون: إخبارية سياسية

«عمل الشعب» جريدة وطنية، ناطقة باسم «كتلة العمل المغربية»، التي تعتبر أول تنظيم وطني يقترب من التنظيمات السياسية العصرية في أطروحاته وهيكلته وأساليب عمله.

وكان على رأس عمل الشعب مسؤولان. محمد بلحسن الوزاني ، أحد رواد الحركة الوطنية ، وأحد خريجي الجامعات الفرنسية الأوائل، في منصب مدير الجريدة، وجورج هيرتز، الفرنسي الجنسية، في منصب مسير الجريدة، وكان هو المتحكم الفعلي في تدبير شؤون عمل الشعب بما في ذلك طبعها أو توقيفها. وقد شاع عنه أنه ارتد عن المسيحية، سنة 1929، ليعتنق الإسلام، وحمل إسم عبد الله. (للمزيد من المعلومات حول جورج هيرتز). ويبدو أن هذا الشخص سيشكل عقبة في طريق عمل الشعب، سواء من حيث تدبيرها الداخلي أو من حيث علاقاتها مع

محيطها الوطني والصحفي بالمغرب.

لم تعمر «عمل الشعب» طويلا، ولكنها تركت وراءها أصداء كبيرة . فقد كانت طريقها مليئة بالأشواك، بعضها مرتبط بالوضع الداخلي لكتلة العمل وبخصوصيات المتعاطفين مع الحركة الوطنية من الفرنسيين، وارتبط البعض الآخر بتشريعات وسياسة وممارسات الإدارة الكولونيالية والتنظيمات السياسية الفرنسية بالمغرب، وخاصة منها التنظيمات اليمينية المتطرفة ، إزاء المغاربة وقضاياهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومطالبهم الوطنية. بمجرد صدور العدد الأول نشطت الأجهزة الأمنية الفرنسية في فاس والمدن المغربية الكبرى، لتتبع تحركات هيئة تحرير الجريدة ، ورصد سلوك القراء المغاربة وتفاعلهم مع مقالاتها، ومواكبة تغلغلها في الوسط القروي، وخاصة في محيط الدار البيضاء والشاوية . كما اهتمت الأجهزة الأمنية الفرنسية بالعمل في اتجاه إيجاد بديل لعمل الشعب لمنع الشباب المغربي المتعطش للكلمة الحرة من التعاطي مع «عمل الشعب»، عبر تشجيع تأسيس صحف مغربية «مستقلة» تطرح مشاكل الشباب المغربي والدعوة إلى إيجاد حلول لها في إطار الاحتلال الفرنسي. وفي هذا الإطار دعا تقرير أمني عقب صدور العدد الأول من «عمل الشعب»، إلى أن مقالات الجريدة «تستحق منا كامل الاهتمام».

وقد التفت حول «عمل الشعب» نخبة من المتعلمين والتجار في كل من فاس والرباط والدار البيضاء لتوحيد الدعم الشعبي لصالح الجريدة. كما التفت حولها مجموعة من الكتاب المغاربة، لدعمها بالمقالات، وإن كان قد فشل لقاء بين محمد بلحسن الوزاني وعبد اللطيف الصبيحي، ابن أخ باشا سلا، وأحد رواد فكرة تأسيس صحيفة وطنية بالمغرب، وبذلك سيبقى عبد اللطيف الصبيحي خارج هيئة تحرير عمل الشعب (أنظر ملف جريدة العمل).

مشكلة هيرتز

لم تنعم «عمل الشعب» بهدوء داخلي طويلا. فبعد أسابيع قليلة من تأسيسها، بدأت غيوم قائمة تتلبد في سماء علاقات محمد بلحسن الوزاني وجورج هيرتز أو عبد الله الرباطي الذي كان يطالب الوزاني بمبلغ مالي يرفض هذا الأخير الاعتراف له بحقه فيه. وبلغت الأزمة ذروتها عندما قرر هيرتز رفض التوقيع على الإذن بطبع الجريدة، ولم يمض على صدور العدد الأول أكثر من أربعة أشهر، وعرض النزاع بين الرجلين على أنظار المحكمة. تأكد محمد بلحسن الوزاني، في ديسمبر 1933 ، أن «عمل الشعب» قد بلغت نهاية مطافها، فهي لن تستمر قانونيا بدون جورج هيرتز، ولن تستمر عمليا بوجوده وفي الظروف التي أحاطها بها. فقد أكدت عدة تقارير سرية لأجهزة الأمن الفرنسية أن جورج هيرتز يتمتع بسمعة سيئة في أوساط التجار المغاربة ، بعد أن نصب على العديد منهم، ودفعهم ذلك إلى الحذر في تعاملهم المالي مع عمل الشعب، بسبب المسؤوليات التي يتحملها ضمن طاقم الجريدة تحريريا وإداريا. كما يتمتع بسمعة لاتقل سوء في أوساط التنظيمات الفرنسية بالمغرب، ومنها تنظيمات لاترفض التعامل مع عمل الشعب إن هي قطعت العلاقات معه، لتورطه في سرقة كتدرائية الرباط ولما عرف عنه

من سلوك مشبوه أخلاقيا في عدة مناطق من المغرب.

ويبدو من تصريحات فرنسي يدعى **جوردان**، وهو ابن رئيس سابق للغرفة التجارية بفاس، للشرطة بمدينة القنيطرة، أن محمد بلحسن الوزاني عرض عليه منصب مسير جريدة الكتلة، محل هيرتز، فاعتذر لأنه لا يريد أن يتحمل مسؤولية ما ينشر في الجريدة لأنه «مواطن صالح»، ولكنه لم يقطع الحوار مع الوزاني في الموضوع. وكشف من جهة أخرى أن الوزاني التقى بالمدعو ريني، من مجلة الصوت الفرنسي «**La Voix Française**»، وتباحثا في موضوع التخلص من هيرتز. وزعم جوردان أن راسكلاس، مدير هذه المجلة، يدفعه لقبول عرض الوزاني ليكون وسيطا بين مجلة «الصوت الفرنسي» وجريدة «عمل الشعب». وأضاف ضابط الشرطة الذي كان يسجل تصريحات جوردان، أن هذا الأخير جاء بمحض إرادته للإدلاء بهذه التصريحات إلى شرطة مدينة القنيطرة بالذات، وأنه أصر على إحاطة تصريحاته بسرية تامة وعدم تمكين أصحاب مجلة «الصوت الفرنسي» من معرفة خطوته لدى الشرطة ولا بمضمون تصريحاته، لأنه مخبر لدى مصالح الحماية، وينقل ماله من معلومات إلى العقيد ميلي **Mellier**. وسواء كانت تصريحات جوردان مبنية أم لا فإن خطوة الوزاني في اتجاهه لم تكتمل، حيث قرر، في ديسمبر 1933، التخلص من هيرتز والتضحية بجريدة عمل الشعب التي تربطه به، وإصدار أسبوعية «إرادة الشعب» (**La Volonté du Peuple**) لتحل محلها.

رغم قصر حياة عمل الشعب فقد أثارت جدلا إعلاميا كبيرا في الأوساط الصحفية والسياسية الفرنسية بالمغرب بين معادين ومتعاطفين، بالإضافة إلى ما أعطته من ديناميكية لأجهزة الأمن الفرنسية في المغرب لتواكب تطورت تأثيرها وضبط قنوات توزيعها وتحديد هوية الأشخاص الموزعين.

ضبط المشتركين

قبل صدور الجريدة ببضعة أيام جاء في تقرير لمديرية الشؤون الأهلية، بتاريخ 31 يوليو 1933، أن مجموعة من الوطنيين يقومون بجمع الاشتراكات بالدار البيضاء. ومن بين أعضاء المجموعة: إدريس العلوي وامحمد الصقلي ومحمد بن محمد اليعقوبي وسعيد الحريزي.

وفي فاتح سبتمبر أجرت مصالح الأمن إحصاء للمشاركين في الجريدة بالدار البيضاء وسطاط وبرشيد، وشمل البحث المناطق القروية المحيطة بالدار البيضاء، وكشف عن وجود 39 مشترك منهم تجار ومحامون ووكلاء عدليون. وفي 25 من نفس الشهر حدد تقرير آخر وجود 28 مشتركا بالدار البيضاء وحدها، هم:

- الفرشادو الفاسي
- مختار الصفيوي
- حسن بناني
- بن سلام بناني
- عمر بن إدريس بن جلون

- عبد الواحد بن عمر بن جلون
- إدريس بن أحمد بن جلون
- محمد بن أحمد التازي
- سعيد الحريري
- أحمد السقاط
- التهامي بوزوبع
- عباس المراكشي
- المهدي الصقلي
- محمد الشرقاوي
- السالمي
- أحمد الزموري
- محمد بوقطايا
- محمد زروق
- محمد بن عبد القادر بناني سميرس
- محمد العراقي
- محمد اليعقوبي الإبن
- محمد دزيري
- الغالي برادة
- محمد سعيد الخلطي
- الحاج أحمد الشرايبي
- محمد بن مكّي برادة
- المدني بن مكّي برادة
- بوشعيب بن الطيبي الرويسي
- محمد بن جلون
- محمد العلمي
- علي العلمي
- محمد بن سلام الحريري
- محمد بن التهامي الصفريري

- التهامي برادة

- عبد اللطيف الصبيحي

- عبد الرزاق التومي

- حسن السوسي

- الغالي لحو

وفي 27 من سبتمبر صدر تقرير عن الرقابة المدنية بالشاوية (الدار البيضاء) يضيف أسماء مشتركين آخرين بالدار البيضاء هم:

- بوبكر بن إدريس الكنوني

- العباس بن جلون (ابن خليفة باشا مدينة فاس)

- محمد العوفير الحرار

- محمد بن إدريس بن كيران

عرقلة التوزيع

قبل أسابيع من صدور الجريدة وجهت الإقامة العامة تعليمات إلى أجهزتها الأمنية لتكون على استعداد لرصد إقبال المغاربة على شرائها. ودأبت هذه المصالح، على إحصاء نقاط البيع وتحديد قنوات إيصال الجريدة إليها وكذلك تحديد طرق البيع التي يتبعها أصحاب الأكشاك في عملية البيع ومدى استعانتهم بالباعة المتجولين. وحظيت مدينة الدار البيضاء، التي استقبلت الجريدة لأول مرة بتاريخ 5 غشت 1933، بأهمية بالغة لدى المصالح الأمنية الكولونيالية لتحديد مدى تغلغل عمل الشعب في الأوساط المغربية في هذه المدينة العمالية، التي تتخذ إدارة الاحتلال إزاءها كل إجراءات الحيط والحذر منذ انتفاضة 1907 التي اتخذتها الحكومة الفرنسية ذريعة لغزو منطقة الشاوية، ولم يجف بعدمداد اتفاقية الجزيرة الخضراء سنة 1906. وهذا ماجعل الدار البيضاء تحظى بالاهتمام الأكبر في تقارير البوليس حول «عمل الشعب».

ففي الدار البيضاء كانت الجريدة توزع في أربع نقاط، ويشكل عبد العزيز بناني، الذي يعمل لدى محمود الحبابي (L'Ababi)، وهو قريب صاحب «المطبعة الجديدة» بفاس التي تطبع عمل الشعب، حلقة جوهرية في نظام توزيع الجريدة. فهو الذي يتولى إيصالها إلى نقاط البيع، وهي:

1) السيدة كولي، ويقع كشكها بشارع الرائد Provost، وتتسلم 400 نسخة

2) كشك يملكه مغربي ويقع بحي «جامع الشلوح»، ويتلقى 200 نسخة

3) العوفير، ويقع كشكه في شارع فاس ويتلقى 200 نسخة.

4) شركة Hachette لتوزيع الصحف وتتلقى 800 نسخة توزعها على نقاط البيع التابعة لها، والباعة المتجولين

الذين يتعاملون معها.

ولاتكاد تمر عملية بيع عدد من عمل الشعب بالدار البيضاء دون أن يتعرض موزعوها وبائعوها لمضايقات واستفزازات واعتقالات واعتداءات من طرف عناصر أوروبية بوليسية وعسكرية ومدنية تعطي لنفسها حق ممارسة سلطات أمنية، لتعتدي بالضرب على الباعة المغاربة لإرغامهم على مقاطعة بيع جريدة عمل الشعب، ولم تكن السيدة كولي نفسها في منأى من تهديدات مدنيين أوريين عندما تتدخل لحماية بائع متجول تابع لها من اعتداءاتهم. ففي 18 غشت 1933 وبعد توزيع الجريدة كالعادة، تلقت السيدة كولي، على عاداتها، 400 نسخة من عبد العزيز بناني الذي وزع منها 250 نسخة على الأطفال الباعة المتجولين. وفجأة برز عسكري فرنسي برتبة **Sergent** يدعى **Pietri** فانتزع نسخة من أحد الأطفال فمسك بالطفل واتصل بمقر الشرطة ليطلب النجدة لمنع بيع جريدة ممنوعة من التداول، وبالفعل كانت أقوال العسكري كافية لتتدخل الشرطة وتعتقل الباعة المتجولين المتواجدين بساحة فرنسا وتنقلهم إلى محافظة الشرطة، وتمنع بذلك مواصلة بيع جريدة لم يصدر في حقها أي قرار منع من أية جهة. وعندما تدخل مدير شركة هاشيت للإستفسار عن اعتقال الباعة المتجولين التابعين له، افتضح الأمر، وبررت الشرطة القضية بأن العسكري اختلط عليه الأمر فلم يميز بين «عمل الشعب» (المغربية) و«صوت الشعب» (التونسية)، التي صدر أمر بمنعها من التداول بالمغرب.

وذكر تقرير الشرطة أن عبد العزيز بناني كان حاضرا عند اعتقال الباعة المتجولين، وأنه لم يحاول تعقيد الأزمة ووصفه بأنه لم يسبق له أن أثار اهتمام مصالح الأمن على الرغم من أنه يهتم بالقضايا السياسية، وهو على ما يبدو ليس سيئا.

وفي 5 سبتمبر 1933 ورد في تقرير آخر للشرطة عن حادثة مماثلة، أن مواطنا فرنسيا زعم أنه يعمل محاميا متدربا بالدار البيضاء، ويدعى فيكتور كلير **Victor Claire** تقدم إلى مفوضية الشرطة على الساعة التاسعة ليلا من يوم 4 سبتمبر، حاملا مجموعة من جريدة عمل الشعب، وماسكا بخناق طفل مغربي، وذكر في تصريحه لضابط الشرطة المناوب أنه وجد الطفل يبيع هذه الجريدة بساحة فرنسا، وهي جريدة ممنوعة، وأنه قرأ خبر المنع بالجريدة الرسمية.

واعترف ضابط الشرطة أنه لم يسمع ولم يقرأ قبل تلك اللحظة ما يؤكد خبر المنع ولم يتوصل بأية تعليمات من رؤسائه في الموضوع، ولكن أمام إصرار «المحامي» الفرنسي في أقواله «قررت حجز الأعداد وأطلقت سراح البائع المتجول» في انتظار التأكد من الخبر في اليوم التالي.

وفي اليوم التالي تبين أن البائع المتجول يدعى امحمد بن العكاري، وأنه يعمل لصالح السيدة كولي وأن اعتقاله وقع أمامها، وقد تدخلت لمعرفة أسباب الاعتقال، واكتفى «المحامي المتدرب» بأن أجابها بأن الجريدة ممنوعة وأمرها بسحب النسخ التي في حوزتها من العرض. كما تبين أن «المحامي المتدرب» انتحل صفته المهنية إذ هو مجرد كاتب لدى محامي بالدار البيضاء يدعى بوني **Bonnet**.

وقد أثار هذا الاعتقال انتباه جماعة من الشباب المغاربة ، فانتشر خبر في المدينة مفاده أن الشرطة السرية تشن حملة اعتقالات في صفوف الباعة المتجولين لجريدة عمل الشعب.

وفي نفس الوقت دارت عرائض لجمع التوقيعات وسط المغاربة للاحتجاج على اعتقال باعة عمل الشعب، ووجهت رسالة احتجاج في الموضوع إلى مدير الجريدة، وحملت الشرطة مسؤولية ما حدث إلى **Victor Claire**، وبرأت ذمة ضابط الشرطة الذي انصاع لأكذوبة كليز دون أن تكون لديه أوامر من رؤسائه.

في ظروف البيع هذه التي تتسم بتضييق الخناق على باعة «عمل الشعب» سجل تقرير للشرطة بتاريخ 9 ديسمبر 1933 انخفاض مبيعات الجريدة في المدينة الأوربية كما في المدينة القديمة، حيث انخفضت في هذه الأخيرة من 400 نسخة في العدد إلى 100 نسخة ثم إلى 60 نسخة. ويختم التقرير أنه «إذا حدث نفس الشيء في المدن الأخرى فإنه يبدو أن الجريدة لن تستطيع الاعتماد على إمكانياتها وحدها»، أي أن تضييق الخناق على عمل الشعب في سوق الصحف يرمي إلى دفعها إلى الإفلاس.